مقومات التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي،،، الإقلاع الاقتصادي نموذجا.

إعداد : الدكتور البشير قلاتي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة

عناصر المداخلة:

* تمهيد.
* أهمية الاقتصاد في مشروع التغيير الاجتماعي.
* مالك بن نبي ومشكلة التخلف الاقتصادي.
* مشروع التغيير الاجتماعي بين الاقتصاد والاقتصادانية.
* الإنسان الجديد وفكرة الواجب في مشروع التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي.
* خاتمة.

تمهيد:

أتصور أنه كلما طُرح موضوع التغيير الاجتماعي على العقل المسلم (بكل أبعاده و محاوره) إلا وذُكر اسم المفكر الكبير الأستاذ مالك بن نبي . رحمه الله،،،، لقد درس الرجل الظاهرة الحضارية كمشكلة (بأبعادها المختلفة)، محاولا بمنهج تحليلي تركيبي نقدي أن يفكك عناصرها ويضع منهجا لفهمها ويحل إشكالاتها...وكان في ذلك_ بحق_ إبن خلدون عصره....

لم يكن مالكا عالم اقتصاد، بل كان **مفكر حضارة**، دارسا لمشكلاتها وأبعادها المختلفة، ومنها البُعد الاقتصادي (كتب في ذلك بحثا خاصا بعنوان: المسلم في عالم الاقتصاد).

من خلال هذه المداخلة نحاول التعرف على فكر الرجل الذي انشغل بدراسة التغيير الاجتماعي في إطار (مشكلات الحضارة)، مركزين على البُعد الاقتصادي ؛باعتباره **أحد أهم التحديات التي واجهت وتواجه أي مشروع للتغيير الاجتماعي،،، وخاصة في ظل ما يسمى بعصر العولمة وصراع الحضارات....**

كيف يمكننا فهم طبيعة مشكلاتنا في إطارها الحضاري العام ؟....

وكيف نفهم طبيعة تخلفنا الاقتصادي الذي سلمنا لحالة من **التبعية الرهيبة المُقلقة**، ولماذا فشلت مشاريعنا التنموية وزادتنا تبعية للغرب بدل أن نتحرر ونتطور، رغم ما حبانا الله به من موارد وثروات؟؟....هل بالإمكان تحقيق ما يسميه مالك بن **الإقلاع الاقتصادي**....(..DÉCOLLAGE ÉCONOMIQUE)، **في إطار مشروع التغيير الحضاري الشامل**.؟؟؟.....

أهمية الاقتصاد في مشروع التغيير الاجتماعي:

في دراسته الضخمة "أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث" يقول (فهمي جدعان): ((لقد كان مالك بن نبي أبرز مفكر عربي عني بالفكر الحضاري بعد ابن خلدون، ومع أنه قد تمثل فلسفات الحضارة الحديثة تمثلاً عميقا واستلهم في أحايين كثيرة أعمال بعض الفلاسفة الغربيين، إلا أن ابن خلدون بالذات يظل أستاذه الأول وملهمه الأكبر) [1].ولاشك أن الاطلاع المبكر لمالك بن نبي على مقدمة ابن خلدون، كان له تأثير على فكره الحضاري عموما، وما ذهب إليه من أفكار تخص الجانب الاقتصادي...

يؤكد ابن خلدون على أن الاقتصاد أساس قوة الدولة يقول: "إعلم أن مبنى الملك على أساسين لابد منهما، فالأول الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند، والثاني المال الذي هو قوام أولائك الجند، وإقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال"[2].

لا تتحقق قوة الدولة إلا باقتصاد قوي يزيد في توسيع العمران ويأمن الناس فيه على معاشهم فيزيد النشاط الاجتماعي ويكثر النسل، ووفرة المال يسميه ابن خلدون الترف الذي يزيد الدولة في أوّلها قوة إلى قوتها والسبب في ذلك "أنَّ القبيل إذا حصل لهم الملك والترف وكثر التناسل والولد والعمومة، فكثرت العصابة، واستكثروا أيضا من الموالي والصنائع وربيت أجيالهم في جو ذلك النعيم والرفه، فازدادوا بهم عددّا إلى عددهم وقوة إلى قوتهم بسبب كثرة العصائب حينئذ بكثرة العدد" [3]

ويكون هذا في أول مراحل الدولة، لكن إذا تحول المال إلى غاية في حد ذاته يُجمع ويُكنز، وإذا تحول إلى تبذير ووسيلة لتحقيق أنواع الملذات، يتحول حينئذ إلى أداة لانهيار الدولة؛ لما يسببه الرّفه من نعومة وجبن، ولهذا فالترف أو الوفرة المادية لا تُذم لذاتها ولكن لسوء استخدامها.

يرى ابن خلدون أن سقوط الدولة أمر حتمي لأن قانون الحركة التاريخية يقتضيه، لكن ذلك مرتبط بأسبابه، وأهم أسباب سقوط الدولة أمران: الترف والقهر(الاستبداد).

1- الترّف(الرّفاهية): حيث يتحوّل المال إلى غاية، يجمع وينفق في أنواع الملذات وتلبية أصناف الشهوات من مأكل وملابس و مراكب... حينئذ تذوي أخلاق البداوة وخلالها كالصبر والشجاعة، والأنفة وما تقوم عليه علاقاتها من قوة العصبية، فيحصل لهم بالترف أخلاق معاكسة، كالجبن، قلة الصبر الاستسلام، الكسل.... فيصبحون في حاجة إلى

---

[1] - فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر1981، ص 410.

[2] –عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ العلامة ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، د.ط، بيروت: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، د.ت، ج1، ص 251.

[3] - نفسه، ص 309.

ما يدافع عنهم كالنساء والولدان، بل ويعجزون حتى عن القيام بالضروري من أمورهم؛ لرخاوة أجسادهم ونعومتهم، ويتجرؤون في أحاديثهم عن الفواحش وتنحرف أخلاقهم....[1]

2- القهر(ظلم السلطان): يقول ابن خلدون((والظلم مؤذن بخراب العمران،.... إعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السّعي في ذلك..))[2]

... ولعل من أشد أنواع الظلم :تسخير الناس في أعمال دون إعطائهم مقابلها حقوقهم التي يستحقونها، مما يؤدي إلى عزوفهم عن العمل كذلك ما تقوم به الدولة من شراء السلع من العمال والفلاحين بأسعار زهيدة واحتكارها ثم إعادة بيعها لهم بأثمان باهظة... وهو ما يؤدي إلى كساد السوق وضعف العمل وقلة الإنتاج فتتحلل الدولة ويضعف عمرانها، كل ذلك بسبب الترف وأنواع الجبايات التي يستكثرون منها ويسمونها بألقاب شتى يقول:((ثم لا يزال الترف يزيد والخرج بسببه يكثر، والحاجة إلى أموال الناس تشتد، ونطاق الدولة (سلطتها) بذلك تزيد إلى أن تنمحي دائرتها ويذهب رسمها ويغلبها طالبها، والله اعلم))[3].

أشير هنا إلى ما ذكره (سعد الدين إبراهيم) أن الرئيس الأمريكي السابق (رونالد ريقن) استشهد – وهو يعرض برنامجه الاقتصادي على الشعب الأمريكي على التلفزيون شتاء عام 1983 م بابن كلدن (كما نطقها الرئيس)، الذي قال أن كثرة الضرائب الفادحة تصرف المواطنين عن الإنتاج والاستثمار الذي يستفيد منه البلد وتدفعهم إلى كنز أموالهم. بما يعود بالضرر على الاقتصاد الوطني.[4]، وهو ما يثبت فعلا ألمعية ابن خلدون في فكره السياسي والاقتصادي، ومن هنا ندرك كيف استطاعت السياسة في الغرب الاستفادة حقا من أفكار هذا العبقري بينما لم تتحقق فعاليتها في العالم الإسلامي، وهو ما يؤكده مالك بن نبي في قوله –بحق–:((والحقّ أن الاقتصاد في الغرب قد صار منذ قرون خلت ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية، وقانونا جوهريا لتنظيمها.أما في الشرق فقد ظلّ على العكس من ذلك في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظّم، حتى أن النظرية الوحيدة التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية في التاريخ —وهي نظرية ابن خلدون– قد ظلّت حروفا ميّتة في الثقافة الإسلامية، حتى نهاية القرن الأخير))..[5]

---

[1] – عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ العلامة ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، د.ط، بيروت: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، د.ت، جـ 1، ص، ص، 247، 522

[2] – نفسه، ص 525، 526،.

[3] – نفسه، ص 513، 514.

[4] – أحمد صبحي منصور، مقدمة ابن خلدون، دراسة أصولية تاريخية، تقديم سعد الدين إبراهيم، القاهرة:مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر، 1998م، ص6.

[5] – مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط3، الجزائر، دمشق، دار الفكر، 1413هـ/1992م، ص159.

_ مالك بن نبي ومشكلة التخلف الاقتصادي.

إذا أخذنا التنمية على أساس أنها حركة و نشاط اقتصادي مستمر يحقق فائضا في الإنتاج ويرفع من مستوى الدّخل الفردي ويوفر الضمانات الاجتماعية للفرد، وفي المقابل يشكل التخلف عند مالك بن نبي ((كساد الطاقات الاجتماعية)) ؛أي تتحول عناصر الحضارة إلى مجرد كم مهمل، إنسان حائر في زمن ضائع على تراب بائر!!.... يتأكد لنا أن دول العالم الإسلامي تُصنف ضمن ما العلم المتخلف (ما يُسمى بدول العالم الثالث)، ومنها تلك الدول التي تعتمد على ما يسمى (الاقتصاد الريعي) أي الاعتماد شبه الكلي على صادراتها من البترولية،، رغم ما تتمتع من رفاهية شكلية....

تحدّث مالك عن التراب (يقصد به المادة) في معادلته الحضارية، رابطا قيمة المادة بالإنسان الذي يتعامل معها ؛ إذ يؤثر في مجرى التاريخ من خلال ثلاث عناصر :فكره، عمله وماله، ويبقى الإنسان (بإرادته) العنصر الفاعل في المعادلة كلها.

ركّزت الدراسات البنّابية على الإنسان في جانبه الثقافي، بما يحمله من فكر وأخلاق وذوق للجمال وسلوك..، أما الجانب المادي (عالم الأشياء) فهو (إمكان حضاري) **متغير تابع للإرادة الحضارية النابعة من الإنسان ذاته،** حيث الإرادة سبب للإمكان لا العكس، (خلافا للطرح الماركسي كما هو معروف)، وهذه الفكرة ليست من نسج خيال مالك، ولكنها نتيجة تأمل في أحداث ووقائع التاريخ التي تشير فعلا إلى أن أمما كبرى تحطّم عالم أشيائها –كليا تقريبا–، نتيجة حروب مدمّرة(مثل ألمانيا) لكنّها أعادت بناء نفسها من جديد، وما هي إلا سنوات حتى حققت معدلات تنمية فاقت بها حتى الدول التي هزمتها عسكريا...والسّبب يكمن أساسا في ثقافتها الحية التي لم تُهزم، فانبثقت منها الإرادة التي أمكنها تفتيت الصّخر...

وفقا لمعادلة النهضة الأساسية:

إرادة حضارية + إمكان حضاري = نهضة حضارية

يطرح مالك مشكلة تخلف العالم الإسلامي، وكيفية تصور معادلة التنمية المستدامة، التي تنقذه من ورطة **التبعية** التي تعانيها دول العالم الإسلامي، في عالم أضحت فيه العلاقات الاقتصادية متحكمة في القرارات السياسية، خاصة مع ما يسمى بظاهرة(العولمة) التي يعتبر البُعد الاقتصادي (سيطرة البنوك العالمية، نشاط الشركات العالمية الكبرى،..) من أبرز مظاهرها؛ حيث تحرص القوى الكبرى على فرض اقتصاد السوق وثقافته، [1]،

مؤكدا على أن هذه القوانين لا تخضع لمنطق علمي في الاقتصاد بل تخضع لقانون الاستعمار العالمي الجديد الذي يهدف إلى الهيمنة الشاملة.[2]

---

[1]– وهي (أمركة) سبق أن استشرفها مالك بعقله الألمعي، أنظر: مذكرات شاهد للقرن، إصدار ندوة مالك بن نبي، ط2، دمشق: دار الفكر1404هـ/1984م، ص 40.

[2]– مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الأسيوية، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط3، دمشق: دار الفكر 1413هـ/1992م، ص64...68.

ومالك –كعادته– ينظر إلى مشكلة التخلف كمشكلة تخلف حضاري عام، لا مجرد تخلف اقتصادي متعلق بالوسائل، خلافا لكثير من السطحيين عندنا؛ ولذا نراه يأخذ عليهم اتجاههم إلى استيراد أشياء الحضارة القوية وتكديسها، ظنا منهم أنهم يبنون حضارة، غافلين عن حقيقة تاريخية علمية وهي أن الحضارة يمكن أن تبيعهم أشياءها لكنّها لا يمكن أن تبيعهم روحها، وهي صورة ناتجة عن تصور قاصر وقع فيه المسلم حين فتح عينيه فرأى أمامه حضارة قوية فدخل صيدليّتها، يأخذ من هنا قرصا ضد الجهل ومن هناك حبة ضد الفقر ومن هناك عقارا ضد الاستعمار!!![1]...، وهو موقف ساذج لم يزده إلا مرضا، وربما عمد إلى الاستدانة وجلب القروض يصرفها في مشاريعه الفاشلة أصلا ؛بسبب إهمالها المعادلة الاجتماعية أو لسوء التخطيط فيها، فلا تحقق أكثر من رهن سيادة البلاد لشروط المقرض...

ـ مشروع التغيير الاجتماعي بين الاقتصاد والاقتصادانية:

تقوم التنمية الاقتصادية الناجحة على دراسات علمية منهجية، تأخذ بعين الاعتبار المعادلة الاجتماعية للمجتمع، وهي قبل كل شيء استثمار اجتماعي قبل أن تكون استثمار مالي وهذا هو (الاقتصاد L economie)، الذي يقوم على الاستثمار في العنصر الأول للمعدلة الحضارية ؛وهو الإنسان، تعمل على زرع الإرادة الحضارية في نفسه، (تحقيق الجانب النفسي والاجتماعي في الإنسان)، ليكون إنسانا فعالا،،، إذ أن القاعدة التنموية هي أن لا تنمية مادية دون تنمية بشرية؛ أي بناء الإنسان الرسالي الفعال، والذي بإمكانه استثمار التراب(المادة) والزمن... لا تتحقق التنمية، ولا يمكنها أن تتحقق، بتكديس الأشياء أو باقتباس حلول من الشرق أو من الغرب، دون مراعاة **المعادلة الاجتماعية** (الخصوصيات الثقافية) للأمة الإسلامية، وأساسها قيمها الدينية، لغتها، عاداتها.....وهو ما يفسّر به مالك فشل تجربة الخبير الاقتصادي الألماني (شاخت) في (أندونيسيا)، بينما نجحت خططه في بلده ألمانيا، [2].

على هذا التأسيس الفكري يشير مالك بن نبي إلى خلل في الفكر الاقتصادي عندنا من ناحيتين:

– حصر الاختيار بين مذهبين، اشتراكي و رأسمالي، دون التنبه إلى وجود مذهب ثالث خاص بالمجتمعات الإسلامية.

– حصر النشاط الاقتصادي في الاستثمار المالي وحده، في حين أن القضية تتعلق بالإنسان ذاته؛ بإرادته في البناء الحضاري لا في عالم أشيائه؛ أي إمكانه الحضاري.

فالمشكلة لا تكمن في قلة الموارد، فنحن نعلم ما حبى الله تعالى بلاد المسلمين من ثروات طبيعية هائلة (تفتقر إليها كثير من البلاد المتقدمة) ؛لكن المشكلة في سوء استخدام هذه الموارد، عبر **ظاهرة التبديد**، (ضروب اللافعالية) في

---

[1] – مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين وعمر مسقاوي، دمشق:دار الفكر، 1406هـ/1986م، ص42.

(2)– يذكرها مالك في أكثر من موضع، بما يؤكد اهميتها أنظر:

– المسلم في عالم الاقتصاد،،، ط3، الجزائر، دمشق: دار الفكر1407 هـ / 1987م.

– فكرة الإفريقية الأسيوية، م س، ص161

– تأملات، إشراف ندوة مالك بن نبي، ط5، دمشق: دار الفكر، 1412هـ/1991م، ص56، 57.

المجتمع.وكثيرة هي الأمثلة التي يمكن إيرادها هنا مثلا ظاهرة هبوط مستوى الدخل ب16% في البلاد بعد خروج المستعمر، والتي لا يمكن تبريرها بصورة كاملة بالأسباب موضوعية وحدها، ولذا نراه يحصي نسبة الضروريات إلى الكماليات 5% إلى 95%..!! وهو ما يشير إلى أن التحلل هو في القيم الاجتماعية[1]. وهو كلام صحيح، لا زلنا نرى مظاهره في هذا التبذير الواسع في الاستهلاك الذي يزداد عند أسرنا، خاصة في شهر رمضان حيث من المفترض أن يكون شهرا للصوم والعبادة...

فالتخلف الاقتصادي عند مالك ما هو إلا كساد الطاقات الاجتماعية الذي يعيق عملية الإقلاع الاقتصادي،، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بشرطي الحركية الاقتصادية:

- لقمة العيش لكل فم.
- العمل واجب على كل يد.

فالتنمية إنما هي طوع إرادة الإنسان الذي بمجرّد أن يتحرّك بفاعلية يكتشف الإمكان..[2] وهذا الكساد هو ما جعل مالك يعتبر النشاط الاقتصادي(الذي تسوده الفوضى في البلاد الإسلامية (**الاقتصادانية L economisme**) وهي الفوضى في الأنشطة المالية، ضروب التبديد والتبذير والعشوائية في صرف الأموال، دون دراسة لمشاريع الاستثمارات المالية،،، بما يقابل (**البوليتيكا**) في السياسة، وكلاهما مظهر للقابلية للاستعمار؛؛ ما جعل مالك يضع المشكلة في إطارها الصحيح كمشكلة تربوية، حيث لا بد أن توضع ضمن برنامج تربوي يثمّن قيمة الإنسان أولا (بما كرمه الله وجعله خليفة) ثم قيمة الزمن (الزمن هو الحياة وهدره قتل لها) واعتبار العمل عبادة، ثم تثمين قيمة المادة كوسيلة تنمية، واعتبار كل عمل تبذيري في عالم الأشياء عمل شيطاني يعاقب عليه، ولهذا يجزم مالك أنه لا يمكن تغيير الوضع الاقتصادي إلا بتغيير اجتماعي بتطبيق خطة تنمية تفتق أبعاده النفسية وتخلصه من تركة عصر ما بعد الموحدين، من خرافاتها وعقدها ومسلّماتها الوهمية.[3]

فلا بد أولا أن نعمل على تصفية قيمنا الثقافية السلبية التي تكرّس التخلف والعطالة والبطالة، وهو ما يزخر به فلكلورنا الشعبي من خلا ل بعض الأمثال التي تعكس ذلك مثل:"نأكل القوت وننتظر الموت"!!.. و" احيني اليوم واقتلني غدا"..!!.. و"كل عطلة فيها خير." !!!.....وهي جميعا تعبير عن مظاهر القابلية للاستعمار، **وما لم نتخلص من قابليتنا للاستعمار لن نتخلص من الاستعمار، سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلا.....**

*** الإنسان الجديد وفكرة الواجب، في مشروع التغيير الاجتماعي المنشود:**

يؤكد مالك بن نبي على فكرة الواجب التي يقوم عليها (**الإقلاع الاقتصادي DÉCOLLAGE ÉCONOMIQUE**) (متأثرا بالفكر الألماني وخاصة **كانت**)، حيث يصوغ ذلك بأسلوب رياضي .كعادته . كما يلي :

---

[1] - مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، م س، ص 20، 21.

[2] - نفسه، م س، ص ص، 59، 62، 63، 80، 82.

[3] - نفسه، ص 77.

الطاقة الاجتماعية لا تحقق فعاليتها الحركية إلا إذا كان حاصل العمل (ر) على الطاقة المستهلكة (م) ايجابيا، أي =1 أو>1.

وكلما زاد المحصول نقص التبديد.. وهو ما ينطبق تماما على معادلة :

حق-واجب حسب ما يلي:

الواجب>الحق= +1 (قيمة ايجابية) ← تقدّم حضاري.
الواجب +الحق =0 (قيمة منعدمة) ← تخلّف حضاري
الحق >الواجب= -1 (قيمة سلبية)← تخلف شديد ومديونية حضارية.

ونفس المعادلة تنطبق على الإنتاج كواجب والاستهلاك كحق ؛حيث لا تنمية مستدامة (تقدم) إلا إذا تحققت المعادلة [1]:

الإنتاج > الاستهلاك

فالمفهوم الاقتصادي: **[إنتاج–استهلاك]**، تابع أصالة للمفهوم ألقيَمي الثقافي: **[واجب– حق]**، والمجتمع الذي تعزز فيه الثقافة بقيمة الواجب هو مجتمع منتج بالضرورة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالتربية الاجتماعية، ومن هنا يرى مالك أن المشكلة في الاستثمار الاجتماعي (بناء الإنسان الايجابي الفعاّل) قبل أن تكون في الاستثمار المالي، كما يؤكد من هذه الناحية على ربط النظرية الاقتصادية (كفكرة)مع النظرية السياسية حتى تتحول إلى واقع عملي..نشير هنا أن الرئيس الإيراني السابق (محمد خاتمي)أكد على أن حقيقة التنمية هي ضرب من التحول والتغيير الاجتماعي، ويشترط لها ثلاثة شروط:

- مشاركة إرادية واعية للإنسان، في إيجاد التغيير.

ـ وجود فكر مستقر وثابت في المجتمع يؤسس عليه الإنسان حضوره ومشاركته فيها، وهذا التغيير والفكر الحر هو أساس التقدم والتغيير.

- توفير الحرية لضمان فعالية واستقرار هذا الفكر.[2]

كما لا يمكن أن نفصل النشاط المالي للاقتصاد عن البعد الأخلاقي ومفهوم الواجب المجسّد لمعنى الالتزام الذاتي والذي لا يمكن تحقيقه إلا بالوازع الديني (كرقابة داخلية)، وهو بدوره لا يمكن غرسه الا بالتربية الاجتماعية... وأخيرا ما الاقتصاد –كما يقول مالك-" إلا إسقاط البعد السياسي على نشاط إنساني معيّن، فبقدر ما تبقى السياسة مرتبطة بمبادئ الأخلاق، يبقى الاقتصاد وفيا لهذه المبادئ."[3].....

---

[1]- انظر في ذلك: - فكرة كومنولث إسلامي، دمشق:دار الفكر1410هـ/1990م، ص ص 59، 62.

- المسلم في عالم الاقتصاد، م س، ص86، 87.

[2]-محمد خاتمي، الإسلام والعالم، تقديم محمد سليم العوّا، ط3، القاهرة:مكتبة الشروق1422هـ/2002م، ص ص132، 141.

[3]- مالك بن نبي، مجالس دمشق،، ط1، دمشق: دار الفكر، 1426هـ /2005م، ص 17

أنظر أيضا: المسلم في عالم الاقتصاد، م س، ص 77.

خاتمة:

مثل منهج العلامة (ابن خلدون)تميز الطرح البنّابي لقضايا التغيير، بالعقلانية السُننية ؛، وفق مبدأ التفاعلية العقلانية الواقعية التي لا تتصادم مع النص المقدس.....بل تقدم فهمًا، له أبعاده الحضارية الشاملة دون افتآت ولا اجتزاء...مع نظرة مقاصدية مناسبة..

ساعد التكوين الثقافي المزدوج لفكر الغرب وفكر الشرق، مالك بن نبي على تقديم رؤية متكاملة لمشكلات التغيير الاجتماعي منطلقا من دراسته ل ((الظاهرة القرآنية)) للوصول إلى تحديد ((شروط للنهضة))، رسما لمسار ((وجهة العالم الإسلامي)) ((من أجل التغيير))[1]، تحقيقا لشروط التغيير الاجتماعي الذي هو في النهاية تغيير حضاري ؛لأن أصل النهضة الحضارية: تغيير في منظومية ثقافة المجتمع المسلم، في سبيل بناء إنسان جديد، ؛ إنسان رسالي يعرف ذاته ومقومات نهضته، ويتحقق بفاعليته؛ **فيرتفع بمستوى مجتمعه، من مجرد الوجود إلى قمة الشهود**،،، فيكون حاضرا في توجيه دفّة السفينة..وهو هدف وظيفة الاستخلاف الإلهي للمسلم: أمانة الله التي أبت حملها السماوات والأرض والجبال وحملها الإنسان...

نظرا لكون التحدي الاقتصادي من أهم ما يواجه العالم الإسلامي في إطار سعيه للتغيير الاجتماعي في عالم عولمي لا يرحم الضعيف، فإن اهتمامَ مالك بن نبي _كمفكر وفقيه للحضارة_ بهذا البُعد الحضاري الخطير، اقتضانا دراسة طرحه الفكري حول مشكلة: **الإقلاع الاقتصادي** (DÉCOLLAGE ÉCONOMIQUE)...؛ باعتباره أحد أهم التحديات التي تواجه قضايا التغيير الاجتماعي في عالمنا المعاصر..

وفق منهج تحليلي رياضي، نقرأ فكرة الإقلاع الاقتصادي الذي يقوم أساسا على المعادلة الاجتماعية الخاصة بمنظومة القيم الثقافية لأي مجتمع:

[إرادة حضارية + إمكان حضاري = نهضة حضارية]

والإرادة سبب للإمكان والعكس غير صحيح.. بدليل تجارب تاريخية حية (ألمانيا واليابان)..... لا يتحقق هذا الإقلاع ولا يمكن أن يتحقق دون :

أولاً: مراعاة المعادلة الاجتماعية (الخصائص الثقافية) للمجتمع المسلم، في مقدمتها قيمه الدينية ولغته وعاداته، دون استيراد مشاريع قد تصلح في مجتمعات أخرى لها خصوصياتها الثقافية.

ثانياً: توجيه علمي ثقافي تربوي، تُشكل فيه **فكرة الواجب** قطب الرحى الذي تدور حوله منظومة السلوك الاجتماعي، وهو رأس المال الاجتماعي الذي يحقق لنا تنمية بشرية أساسية للإقلاع،،، ودون هذان الشرطان، لا يمكننا التعويل على ضخامة استثماراتنا المالية (مهما كانت ملياراتها) والتي ستزيد من توريطنا في أتون (**الاقتصادانية**) المقيتة القاتلة، لأن الاستثمار الأساسي هو الاستثمار الاجتماعي في بناء إنسان رسالي جديد يتحقق بمفهوم الفاعلية مثل الغيث أينما وقع نفع.....

([1]) -. عناوين أهم كتب مالك بن نبي....

المراجع:

– ابن خلدون، عبد الرحمن، تاريخ العلامة ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، د.ط، بيروت : دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، د.ت،،، ج1.

– بن نبي، مالك :

– فكرة الإفريقية الآسيوية، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط3، الجزائر، دمشق، دار الفكر، 1413هـ/1992م.

– مذكرات شاهد للقرن، إصدار ندوة مالك بن نبي، ط2، دمشق : دار الفكر، 1404هـ/1984م.

– شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين وعمر مسقاوي، دمشق: دار الفكر، 1406هـ/1986م.

– المسلم في عالم الاقتصاد،، إصدار ندوة مالك بن نبي، ط3، الجزائر، دمشق : دار الفكر1407 هـ / 1987م.

– تأملات، إشراف ندوة مالك بن نبي، ط5، دمشق:دار الفكر، 1412هـ/1991م.

– فكرة كومنولث إسلامي، دمشق:دار الفكر1410هـ/1990م.

– مجالس دمشق، ط1، دمشق: دار الفكر، 1426هـ /2005م.

– جدعان، فهمي، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر1981م.

– خاتمي، محمد، الإسلام والعالم، تقديم محمد سليم العوّا، ط3، القاهرة: مكتبة الشروق، 1422هـ/2002م.

– منصور، أحمد صبحي، مقدمة ابن خلدون، دراسة أصولية تاريخية، تقديم سعد الدين إبراهيم، القاهرة :مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر، 1998م.